

Distr.: General
27 April 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ٩٦ من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثلين الدائمين لأستراليا واليابان لدى الأمم المتحدة

يسرنا أن نخيل طيا موجز تقرير اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح التي اشترك في رئاستها غارث إيفانز، وزير الخارجية الأسترالي السابق، ويوريكو كاواغوتشي، وزيرة الخارجية اليابانية السابقة (انظر المرفق).

وقد أنشئت اللجنة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بوصفها مبادرة مشتركة لحكومي أستراليا واليابان. واللجنة هي مشروع مستقل يتألف من ١٥ مفوضا من مختلف أرجاء العالم، بمن فيهم رئيسا اللجنة السيد إيفانز والسيدة كاواغوتشي.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قدم رئيسا اللجنة التقرير إلى رئيسي الوزراء كیفن رود ويوكيو هاتوياما في طوكيو باعتباره خلاصة لأنشطة اللجنة.

وتأمل الحكومتان كلتاهما أن يكون هذا التقرير بمثابة مساهمة مهمة في الجهود الدولية المبذولة في مجال منع الانتشار النووي ونزع السلاح ونأمل أن يكون التقرير مفيدا بشكل خاص في سياق التحضير للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي يعقد في عام ٢٠١٠.

وسنكون ممتنين لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة في إطار البند ٩٦ من جدول الأعمال.

(توقيع) غاري كوينلان

الممثل الدائم لأستراليا

(توقيع) يوكيو تاكاسو

الممثل الدائم لليابان



المرفق

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والروسية والعربية والفرنسية]

القضاء على التهديدات النووية

خطة عملية لوضع السياسات على الصعيد العالمي

موجز: برنامج عمل شامل

يشكل هذا الموجز خلاصة مختصرة للغاية وانتقائية للتحليل والنقاش الواردين بشكل أكثر تفصيلاً في تقرير اللجنة. وتشير الإحالات إلى أقسام وفقرات واردة في التقرير الكامل المتوافر على شبكة الإنترنت في العنوان: www.icnnd.org.

ألف - لماذا هذا التقرير، ولماذا الآن؟

- تُعدُّ الأسلحة النووية الأسلحة الأكثر شراً وانعداماً للإنسانية التي تم اختراعها على الإطلاق. وهي لا تُميّزُ بين الذين تقتلهم أو تشوهم، وأثرها مميت على مدار عقود. إنها الأسلحة الوحيدة التي تم اختراعها حتى الآن، وتتمتع بالقدرة على تدمير الحياة بشكل كامل على هذا الكوكب؛ علماً بأن الترسانات التي تمتلكها الآن من هذه الأسلحة تستطيع القيام بذلك مرات متعددة. ومشكلة الأسلحة النووية مساوية - على الأقل - لتداعيات تغيّر المناخ من ناحية الخطورة؛ وأثرها المحتمل مباشر أكثر بكثير.
- وما دامت هناك دولة تمتلك أسلحة نووية، فإن الدول الأخرى سترغب فيها، وطالما بقي مثل هذا السلاح في حوزة أحد، فإن ذلك يُشكّلُ تحدياً للمصداقية بأنه لن يُستخدم - يوماً ما - عَرَضياً، أو عن طريق سوء التقدير، أو قصداً، وأي استخدام من هذا النوع سيكون كارثياً. والقدر وحده هو الذي جعل العالم يفلت حتى الآن من كارثة مماثلة.
- إن الحفاظ على الوضع الراهن ليس خياراً. فالتهديدات والمخاطر الملازمة للإخفاق في إقناع الدول المسلحة نووياً بترع سلاحها، وفي منع دول جديدة من الحصول على أسلحة نووية، ومنع أي ناشط إرهابي من الوصول إلى هذا السلاح، والعجز عن الإدارة السليمة لأي توسّع سريع للطاقة النووية المدنية، هي تهديدات ومخاطر لا يمكن قبولها؛ بل يجب معالجتها بقناعة وفاعلية أكبر بكثير مما استطاع العالم القيام به حتى الآن.

- لقد صدر الكثير من التقارير عن مراجع عالمية رئيسة من مفوضيات، ولجان، ومؤسسات أبحاث، ومجموعات دراسية من الخبراء، لمعالجة هذه القضايا. لكن ما نأمله هو أن ما يميّز هذا التقرير هو توقيته المناسب، وشموله، وبعده التشاوري العالمي، وتنبهه إلى الوقائع البراجماتية، وكذلك مثالياته الطموحة، والنية في وضعه تحت تصرف صانعي السياسات غير المتخصصين، وتوجيهه العملي القوي؛ وهي ما ينعكس في برامج عملية على المدى القصير، والمتوسط، والبعيد، من شأنها أن تربط مقترحاته للسياسات الخاصة بعضها ببعض.
- مع التزام القيادتين الجديتين للأمينتين الأمريكية والروسية بالعمل على نزع الأسلحة النووية بشكل جدي، هناك فرصة جديدة - هي الأولى منذ السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة مباشرة - لوقف مدّ الأسلحة النووية والعمل على تراجع هذا المدّ نهائياً. هذا التقرير يشرح، ليس فقط ببلاغة، بل أيضاً بالتفصيل الذي يحتاج إليه صانعو السياسات العالمية، كيف يمكن، وكيف يجب تلقف هذه الفرصة واغتنامها. [القسم ١]

باء - التهديدات والمخاطر النووية

- **الدول المسلحة نووياً حالياً** - عشرون عاماً مضت على انتهاء الحرب الباردة، ولا تزال هناك ٢٣ ألف رأس نووي على الأقل منتصبة في قواعدها. وهذه الرؤوس - مجتمعة - لها طاقة تفجيرية تساوي ١٥٠ ألف مرة القنبلة التي أُلقيت على هيروشيما. ولدى الولايات المتحدة وروسيا معاً أكثر من ٢٢ ألف رأس منها، ولدى فرنسا، والمملكة المتحدة، والصين، والهند، وباكستان، وإسرائيل - معاً - قرابة ألف رأس منها. ولا يزال نصف مجموع الرؤوس النووية تقريباً منتشراً جاهزاً للإطلاق. ولكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أكثر من ٢٠٠٠ سلاح في حالة استنفار قصوى بدرجة الخطر، وهي جاهزة للإطلاق فوراً ضمن فسحة قرار تتراوح بين ٤ و ٨ دقائق فقط لكل رئيس في حال الشعور بوجود هجوم. لقد توترت أنظمة القيادة والتحكم خلال سنوات الحرب الباردة بشكل متكرر بسبب الأخطاء والإنذارات الخاطئة. غير أنه مع وجود المزيد من الدول المسلحة نووياً الآن، وبوجود المزيد من نقاط الضعف المحتملة في النظام، فإن الأمل في حدوث معجزة بعدم وقوع هجوم نووي متبادل لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. [القسم ٢]
- **الدول المسلحة نووياً حديثاً** - وقع نظام معاهدة الحد من الانتشار النووي (NPT) تحت ضغط شديد خلال السنوات الأخيرة، مع صعوبات كبيرة في عمل الوكالة

الدولية للطاقة الذرية (IAEA) لمواجهة الإخفاقات في التحقق من التزامات الدول، والخضوع لها، وتنفيذها، مع حصول خطوات تراجعية في المناطق الأكثر تفجراً في العالم. في العام ١٩٩٨م انضمت الهند وباكستان، مع إسرائيل - غير المُعلن عن قدراتها النووية - إلى الدول المسلحة نووياً بالكامل؛ ومن المرجح أن يكون لدى كوريا الشمالية الآن قرابة ست وسائل متفجرة نووية؛ وربما أصبحت إيران الآن قادرة على صناعة سلاح نووي، مع احتمال حقيقي بأن يؤدي ذلك إلى تصاعد في انتشاره إقليمياً إذا اختارت إيران تجاوز الخط الأحمر للتسلح. [القسم ٣]

• **الإرهاب النووي** - هناك مجموعات إرهابية لديها النية والقدرة على التسبب في دمار نووي هائل. ومع توافر التقنية في المجال العام منذ زمن، وتوافر موارد السوق السوداء، من الممكن تفجير وسيلة نووية بحجم قبلة هيروشيما من شاحنة أو قارب صغير داخل أية مدينة رئيسية. إن "قبلة قذرة"، مصنوعة من مزيج من المتفجرات التقليدية والمواد المشعة، مثل: النظائر (isotopes) الطبية، تشكل خياراً أسهل بكثير؛ إذ على الرغم من أنها لا تؤدي إلى عدد الضحايا الذي ينجم عن قبلة انشطارية أو انصهارية، فسيكون لها تأثير نفسي مساوٍ على الأقل لأحداث الحادي عشر من سبتمبر. [القسم ٤]

• **الاستخدامات السلمية للطاقة النووية** - التوسع السريع المرجح للطاقة النووية المدنية في العقود المقبلة - على الأقل للرد على القلقين من التغير المناخي - سيمثل مخاطر إضافية؛ من حيث الأمن والانتشار. وعلى وجه الخصوص، فإنه إذا ترافق ذلك مع بناء منشآت وطنية جديدة للتخصيب، في المرحلة الأولية لدورة الوقود وإعادة المعالجة في المرحلة النهائية، فإن ذلك قد يعني احتمال توافر مواد انشطارية بشكل أكبر بكثير قد تُستعمل لأغراض تدميرية. [القسم ٥]

جيم - مواجهة تحدي نزع الأسلحة النووية

موضوعات أساسية

• **جعل الأسلحة النووية غير شرعية** - الحاجة الملحة مؤخراً إلى القيام بتحويل النظرة إلى استخدام الأسلحة النووية من كونها تحتل نقطة مركزية في التفكير الاستراتيجي، إلى اعتبارها هامشية إلى حد بعيد، وفي النهاية غير ضرورية كلياً. هناك أجوبة شافية على كل ممتلكي وسائل الردع المعروفة، وغيرها، من تبريرات الاحتفاظ بالأسلحة النووية.

- لا يمكن الدفاع عن - أو مساندة - حجة بعض الدول بأنه لا يمكن الاستغناء عن الأسلحة النووية، وأنها مشروعة، وتشكل ضماناً مفتوحة لأمنها وأمن حلفائها، بينما لا يحق لدول أخرى الحصول عليها لحماية ما تراه من احتياجاتها الأمنية.
- "الردع الموسع" لا يعني - بالضرورة - ردعاً نووياً موسعاً. [القسم ٦]
- **مقاربة مرحلية** - سيشكل تحقيق عالم خالٍ من السلاح النووي عملية طويلة ومعقدة وصعبة بشكل هائل، ويجب عمل ذلك بطريقة أكثر واقعية؛ كخطة ذات مرحلتين؛ بحيث يكون التخفيض هدفاً مباشراً والإلغاء هدفاً نهائياً. [القسم ٧]
- يجب أن تُركّز جهود المدى القصير (حتى ٢٠١٢م) والمدى المتوسط (حتى ٢٠٢٥م) في أقرب وقت ممكن وبتاريخ لا يتجاوز العام ٢٠٢٥م، على تحقيق "نقطة تخفيض" تتميز بأعداد منخفضة جداً من الرؤوس الحربية (أقل من ١٠٪ من الترسانات الحالية)، إضافة إلى تحقيق مبدأ متفق عليه يقوم على "عدم الاستخدام أولاً"، وتحقيق عملية انتشار وحالات إنذار تعكس ذلك المبدأ. [القسمان ١٧ و ١٨]
- يجب أن يبدأ التحليل والنقاش الآن حول الشروط الضرورية للانتقال من: "نقطة التخفيض إلى الحد الأدنى" إلى "نقطة الإلغاء"، حتى ولو لم يكن مستطاعاً - في هذه المرحلة - تحديد تاريخ موثوق فيه للوصول إلى الصفر. [القسم ١٩]

سياسات رئيسية

- **إجماع على العمل** - يجب أن يوافق مؤتمر مراجعة معاهدة الحد من الانتشار النووي (NPT) في العام ٢٠١٠م على بيان من ٢٠ نقطة، وعلى "إجماع دولي جماعي جديد على العمل على نزع الأسلحة النووية"، وعلى تحديث وتوسيع "الخطوات الثلاث عشرة العملية" المتفق عليها في العام ٢٠٠٠م. [١١-١٦، ١٦، ١٦-١٦]
- **الأعداد** - بتاريخ لا يتجاوز العام ٢٠٢٥م، يجب خفض الترسنتين الأمريكيتين والروسية إلى ما مجموعه ٥٠٠ رأس حربي نووي لكل منهما، مع عدم إحداث زيادات في ترسانات الدول الأخرى المسلحة نووياً، وبمجموع موجوداتها الآن ١٠٠٠ رأس حربي، مع استحسان إجراء تخفيضات مهمة فيها. إن وجود حد عالمي أقصى من ٢٠٠٠ رأس حربي يشكل تخفيضاً بنسبة تفوق ٩٠ بالمائة من الترسانات الحالية. [٣-١٨، ١٨]
- يجب على كل الدول المسلحة نووياً أن تعلن الآن - صراحة - عن التزامها عدم زيادة أسلحتها النووية. [١٦-١٨، ١٨]

- **المبدأ - بانتظار التخلص النهائي من الأسلحة النووية، يجب أن تقوم كل دولة مسلحة نووياً، في أقرب وقت ممكن، وبتاريخ لا يتجاوز العام ٢٠٢٥م، بإعلان لا لبس فيه حول "عدم الاستخدام أولاً" (NFU).** [١٧،٢٨]
- **في حالة عدم الاستعداد لبلوغ هذا الحد الآن، يجب على كل دولة من هذه الدول - وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية عبر وثيقة "مراجعة الوضع النووي" لديها - أن تقبل على أقل تقدير بالمبدأ القائل: إن "الغرض الأوحّد" من اقتناء الأسلحة النووية هو ردع الآخرين عن استخدام أسلحة مماثلة ضد تلك الدولة أو ضد حلفائها.**
- **يجب أن تُعطى الدول المتحالفة المتأثرة بمثل هذه الإعلانات ضمانات حازمة بأنها لن تتعرض لمخاطر غير مقبولة، بما فيها مخاطر الأسلحة البيولوجية والكيميائية.** [١٧،٢٨-٣٢]
- **يجب أن تُعطى كل الدول المسلحة نووياً ضمانات أمنية سلبية (NSAs) جديدة لا لبس فيها، مدعومة بقرار ملزم من مجلس الأمن، بأن تلك الدول لن تستعمل الأسلحة النووية ضد الدول غير المسلحة نووياً المتقيّدة بمعاهدة الحد من الانتشار النووي.** [١٧،٣٣-٣٩]
- **انتشار القوات وحالة الإنذار - يجب القيام بتغييرات في أقرب وقت ممكن للتأكد من عدم الاستخدام الفوري للقوات النووية، مع تمكّنها من البقاء في شكل واضح بعد ضربة أولية تهدف إلى إبطال القدرة على الرد. ويجب رفع حالة الاستقرار عن طريق جعل الانتشار وحالات إطلاق الإنذار شفافة.** [٧،١٢-١٥؛ ١٧،٤٠-٥٠]
- **يجب إطالة مدة أداة الأمان لاتخاذ قرار بإطلاق أية أسلحة نووية، ويجب إنزال الأسلحة عن إنذار "الإطلاق بناء على تحذير" في أقرب وقت ممكن.** [١٧،٤٣]
- **قضايا أمنية موازية - يجب إعادة النظر في "الدفاع الصاروخي" بهدف إتاحة المجال لمزيد من التطوير للأنظمة الميدانية لصواريخ الدفاع الباليستية؛ بما في ذلك عمليات محتملة مشتركة في نواحي الاهتمام المتبادل، لكن مع وضع حدود صارمة لدفاعات الصواريخ الباليستية الاستراتيجية.** [٢،٣٠-٣٤؛ ١٨،٢٨-٣٠]
- **اختلال التوازنات في الأسلحة التقليدية، كمّاً ونوعاً، بين الدول المسلحة نووياً، وبالأخص الميزان النسبي المُرَجَّح لقدرات الولايات المتحدة الأمريكية، يحتاج إلى المعالجة بشكل جدي إذا لم يُردّ لهذه المسألة أن تصبح عائقاً كبيراً أمام مفاوضات مستقبلية ثنائية ومتعددة الأطراف لترع الأسلحة النووية.** [١٨،٣٤-٣٦]

- يجب القيام بجهود حثيثة مستمرة لتطوير وسائل أكثر فاعلية للدفاع ضد هجمات بيولوجية محتملة؛ بما في ذلك بناء نظام للتحقق يمكن العمل به، وتشجيع التقيد العالمي بميثاق الأسلحة البيولوجية والجرثومية وميثاق الأسلحة الكيميائية. [٣٣-٣٨، ٣٩، ١٧]
- يجب بذل أقصى الجهود في دعم المحاولات المستمرة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي (PAROS). [٣١، ١٨]
- **التجارب** - يجب على كل الدول التي لم تُوقّع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أو تصادق عليها بعد، أن تقوم بذلك من دون شرط ودون تأخير. ومصادقة الولايات المتحدة الأمريكية مفتاح أساسي لذلك؛ إذ سيكون لها تأثير مباشر في الدول الأخرى الباقية خارج نطاق المعاهدة، كما ستضيف زخماً رئيساً جديداً إلى جهود نزع الأسلحة وعدم انتشارها معاً.
- في انتظار دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز التنفيذ، يجب على كل الدول الاستمرار في الامتناع عن إجراء تجارب نووية. [القسم ١٨]
- **توافر المواد الانشطارية** - يجب على كل الدول المسلحة نووياً أن تعلن عن وقف إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة، وأن تحافظ على ذلك، بانتظار التفاوض حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (FMCT) وإدخالها حيّز التنفيذ في أقرب وقت ممكن.
- في حالة المخزونات الموجودة مسبقاً، فإنه يجب تبني مقاربة مرحلية، مع إعطاء الأولوية لوضع سقف للإنتاج؛ ثم القيام بجهود للتأكد من أن كل المواد الانشطارية - غير تلك الموجودة في الأسلحة - في وضع التزامات لا يمكن التراجع عنها، ويمكن التحقق من عدم استخدامها في المتفجرات؛ وبوضع المواد الانشطارية التي يتم الحصول عليها عبر التفكيك تحت مظلة هذه الالتزامات لدى التوافق على خفض الأسلحة.
- كخطوة مرحلية، يجب على كل الدول المسلحة نووياً أن تعلن طوعاً عن مخزوناتهما من المواد الانشطارية، والكمية التي تعتبرها زائدة عن حاجات سلاحها، وأن تضع مثل هذه المواد تحت إجراءات الضمانة المعتمدة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في أسرع وقت ممكن عملياً، وأن تحولها في أقرب وقت ممكن إلى أشكال لا يمكن استخدامها في بناء الأسلحة النووية. [القسم ١٢]

دال - مواجهة تحدي منع الانتشار

موضوعات أساسية

- يجب أن تُركِّزَ جهود منع الانتشار النووي على كلٍّ من: ناحية الطلب وذلك بإقناع الدول بأن الأسلحة النووية لن تُعزِّزَ أمنها القومي أو مصالحها الأخرى، وناحية العرض، عبر الحفاظ على - وتقوية - مجموعة شاملة من التدابير المصممة لجعل شراء أو بناء مثل هذه الأسلحة صعباً إلى أقصى حد على الدول. [القسم ٨]

سياسات رئيسة

- إجراءات الضمان والتحقق الخاصة بمعاهدة الحد من الانتشار النووي - يجب على كل الدول القبول بتطبيق البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وللتشجيع على التزامه عالمياً، يجب أن يكون القبول به شرطاً لكل الصادات النووية. [٩,٧]
- يجب تحديث وتعزيز البروتوكول الإضافي وملحقاته لجعل حق الوكالة الدولية للطاقة الذرية واضحاً في التحقق من نشاط تسلّحي محتمل، وبإضافة إشارة معيّنة إلى المواد ذات الاستخدام المزدوج، والإبلاغ عن إنكار التصدير، وفترات الإشعار الأقصر، والحق في إجراء مقابلات مع أفراد معيّنين. [٩,٨-٩]
- التقيّد بمعاهدة الحد من الانتشار النووي وتنفيذها - لدى تحديد التقيّد، يجب على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تُلزم نفسها - بشكل أساسي - بالمعايير التقنية، وتطبيقها بثبات ومصداقية، وأن تترك تحديد العواقب السياسية لمجلس الأمن الدولي. [٩,١٥]
- يجب على مجلس الأمن الدولي أن يعمل بقوة على عدم تشجيع الانسحاب من معاهدة الحد من الانتشار النووي؛ عبر الإعلان بوضوح أن الانسحاب سيُعَدُّ في ظاهره تهديداً للسلام والأمن الدوليين، إضافة إلى كل النتائج العقابية التي قد تتبع ذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. [٩,٢٠]
- يجب ألا تكون الدولة التي تنسحب من معاهدة الحد من الانتشار النووي حرةً في استخدام أية مواد نووية في أغراض غير سلمية، أو استخدام التجهيزات والتقنية التي حصلت عليها عندما كانت طرفاً في معاهدة الحد من الانتشار النووي. وأية مواد

من هذا القبيل تم تزويدها بما قبل الانسحاب يجب أن تُعاد بقدر الإمكان، مع تنفيذ هذا الأمر من قبل مجلس الأمن. [٩,٢١-٢٢]

- **تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية** - يجب على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تستعمل الصلاحية المتوافرة لها كافة؛ بما في ذلك إجراء عمليات تفتيش خاصة. ويجب على جميع الدول أن تكون مستعدة لتعزيز سلطة الوكالة لدى تحديد حالات نقص في هذه السلطة. [٩,٢٤]
- يجب أن تُمنح الوكالة الدولية للطاقة الذرية دفعة مالية، مرة واحدة، من أجل تحديد مختبر التحليل الخاص بإجراءات الضمانة، وأن تُمنح زيادة كبيرة في الدعم المعتاد لميزانيتها، من دون التقيد بمبدأ "صفر في النمو الحقيقي"، وأن تُعطى ضمانة كافية للتمويل مستقبلاً للسماح لها بالقيام بالتخطيط الفعال على المديين المتوسط والبعيد. [٩,٢٥-٢٧]
- **المعاهدات والآليات خارج معاهدة الحد من الانتشار النووي** - يجب على مجموعة المزودين النوويين أن تطور مقاربة قائمة على المعايير لاتفاقات التعاون مع دول خارج معاهدة الحد من الانتشار النووي، مع الأخذ في الحسبان عوامل، مثل: المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للاختبار النووي، والاستعداد لإنهاء إنتاج المواد الانشطارية غير الخاضعة لإجراءات الضمانة، وسجلها في تأمين سلامة المنشآت والمواد النووية، والتحكم في الصادرات المتعلقة بالمواد النووية. [١٠,٣-٩]
- يجب إعادة تشكيل "مبادرة أمن الانتشار" ضمن نظام الأمم المتحدة وجعلها منظمة محايدة مهمتها تمحيص المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق الأنشطة وتمويلها، ووضع، أو اتخاذ، توصيات أو قرارات عامة أو خاصة تتعلق بمنع نقل المواد المشبوهة من الدول المثيرة للقلق لجهة الانتشار أو إليها. [١٠,١٠-١٢]
- **توسيع الالتزامات إلى الدول التي هي خارج معاهدة الحد من الانتشار النووي** - مع الإقرار بواقع أنه لا يبدو أن الدول النووية الثلاث التي هي حالياً خارج معاهدة الحد من الانتشار النووي (الهند وباكستان وإسرائيل) ستصبح أعضاء في المستقبل القريب، يجب القيام بكل جهد لتحقيق مشاركتها في وسائل وترتيبات موازية تطبق التزامات مساوية لجهة الحد من الانتشار ونزع الأسلحة. [١٠,١٣-١٦]
- إذا استوفت هذه الدول معايير موضوعية متينة تُظهر الالتزام بنزع الأسلحة والحد من الانتشار النووي، ووقعت التزامات مستقبلية معينة في هذا الشأن، يجب أن تُمنح

الحق في الوصول إلى المواد والتقنية النووية لأغراض مدنية على الأساس نفسه لأية دولة عضو في معاهدة الحد من الانتشار النووي. [٨٠, ٨٦]

- يجب على الدول الثلاث المشار إليها أن تشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف لزرع الأسلحة على الأساس نفسه للدول الأعضاء في معاهدة الحد من الانتشار النووي، كما يجب ألا يُتَوَقَّعَ منها القبول بمعاملتها بصورة مختلفة لأنها ليست من الدول الأعضاء في تلك المعاهدة. [٨٠, ٨٨]

- أولويات مؤتمر العام ٢٠١٠م لمراجعة معاهدة الحد من الانتشار النووي - التركيز الأول يجب أن يكون على التوصل إلى اتفاق على:

- بيان جديد من ٢٠ نقطة، "إجماع دولي جديد للعمل على نزع الأسلحة النووية"، تحديث وتوسيع "الخطوات العملية الثلاث عشرة" المتفق عليها في العام ٢٠٠٠م.

- وضع تدابير لتعزيز إجراءات الضمانة والتحقق لمعاهدة الحد من الانتشار النووي، والتقيّد والتنفيذ، وتعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية (كما ورد أعلاه).

- العمل على التقدم في مسألة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة الدول المعنية إلى مؤتمر مبكر لدراسة طرق خلاقة وجديدة لتطبيق القرار ١٩٩٥.

- تعزيز تطبيق تدابير الأمن النووي (راجع مواجهة تحدي الإرهاب أدناه).

- المزيد من دعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. [القسم ٨٦]

هاء - مواجهة تحدي الإرهاب النووي

موضوعات أساسية

- يتطلب التصدي بفاعلية للإرهاب من أي نوع مزيجاً معقداً من استراتيجيات الحماية والأمن المنسقة على المستويين الوطني والدولي (ذات الأهمية الأكثر إلحاحاً للتعامل مع تهديد الإرهاب النووي)، والاستراتيجيات السياسية، واستراتيجيات بناء السلام، والاستراتيجيات النفسية (وهذه ضرورية لمعالجة الأسباب الضمنية للسلوك الإرهابي).

- خلال قمة الأمن النووي في العام ٢٠١٠م، وفي المداولات حول السياسات ذات الصلة، فإن الحاجة الأساسية تنحصر في التركيز على التطبيق الفعال للتدابير الحالية المتفق عليها بدلاً من تطوير تدابير أخرى جديدة. [القسم ١٣؛ المربع ١-١٣]

سياسات رئيسية

- يجب على كل الدول أن توافق على اتخاذ تدابير فعالة لتقوية أمن المواد والمنشآت النووية؛ بما في ذلك تبني وتطبيق تعديل العام ٢٠٠٥م لميثاق الحماية المادية للمواد النووية، وتسريع أداء "التعاون لخفض التهديد" وسواه من البرامج المتصلة به عالمياً، والقيام بالتزام أكبر نحو بناء القدرة الدولية والمشاركة في المعلومات. [١٣، ٥-١٦]
- بالنسبة إلى التحكم في المواد القابلة للاستخدام في "القنابل القذرة"، فإن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود للتعاون في تطبيق "مدونة السلوك الخاصة بسلامة وأمن مصادر المواد المشعة"، مع مساعدة الدول في تحديث التشريعات وعملية الترخيص، ونشر التوعية بين المستخدمين. [١٣، ٢١-٢٧]
- يجب إعطاء دعم قوي للعلم النامي المختص بالأدلة الجنائية النووية، والمصمم لتحديد مصادر المواد التي يُعثر عليها في التجارة المحظورة، أو المواد المستخدمة في تفجيرات نووية. [١٣، ٢٥-٢٦]

واو - مواجهة تحدي الطاقة النووية المدنية

موضوعات أساسية

- يجب الاستمرار في الدعم القوي لاستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية بوصفها إحدى الدعامات الثلاث الأساسية لمعاهدة الحد من الانتشار النووي، إلى جانب نزع السلاح والحد من انتشاره. كما يجب توفير المزيد من الموارد، بما في ذلك عبر برنامج التعاون الفني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لمساعدة الدول النامية على الاستفادة الكاملة من الطاقة النووية السلمية في التنمية البشرية.
- يجب أن تدعم الحكومات والقطاعات النووية مقاومة الانتشار كهدف أساسي في تصميم المنشآت النووية وتشغيلها، وأن تُشجّع على ذلك عبر تدابير مؤسسية وفنية معاً، علماً أن أيّاً منهما غير فعال من دون الآخر. [القسم ١٤]

سياسات رئيسية

- **إدارة الطاقة النووية** - يجب تقديم الدعم للمبادرة التي أُطلقت في قمة دول مجموعة الثماني للعام ٢٠٠٨م، في هوكايدو تويوكو، من أجل تعاون دولي في البنى التحتية للطاقة النووية، والمصممة لرفع الوعي عالمياً لأهمية المسائل الثلاث: إجراءات الضمانة، والأمن، والسلامة، ومساعدة الدول المعنية على تطوير التدابير ذات الصلة. [١٤، ١٤، ٦]
- يجب تطوير تقنيات جديدة لمعالجة الوقود المستهلك لتفادي كل الأشكال الحالية لإعادة معالجته. [١٢، ٢٦]
- يجب العمل على زيادة استعمال إعادة تدوير "البلوتونيوم"، وإمكان العمل بمفاعلات النيوترون السريعة، وذلك بطرق تعزز أهداف الحد من الانتشار وتنفادي زيادة مخاطر الانتشار والإرهاب. [١٥، ١٤، ٩]
- إن التدابير الدولية، مثل: ترتيبات استرداد الوقود المستهلك من قِبل المزودين بالوقود مرغوب فيها لتفادي تراكمات الوقود المستهلك في عدد كبير من الدول. [١٤، ١٣]
- تعدد الأطراف في دورة الوقود النووي - ولا سيما عبر بنوك الوقود والإدارة المتعددة الأطراف للتخصيب، وإعادة المعالجة ومرافق تخزين الوقود المستهلك - يجب أن تُدعم بقوة. ومن شأن هذه الترتيبات أن تؤدي دوراً عظيماً في بناء ثقة عالمية في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتوفير أساس مهم لعالم خال من الأسلحة النووية، والذي سيكون من متطلباته الضرورية تحقيق وتحكم متعدد الأطراف في كل النشاطات الحساسة لدورة الوقود. [القسم ١٥]

زاي - حشد واستدامة الإرادة السياسية

موضوعات أساسية

- من النادر إبراز الإرادة في القيام بأي أمر صعب أو حساس أو باهظ التكلفة في السياسات الدولية أو الداخلية؛ إذ يتعين - عادة - بناء هذه الإرادة بشقاء وجهد كبيرين، قضيةً بقضية، وحالةً بحالة، مع الحاجة إلى تضافر أربعة عناصر رئيسة معاً:
- القيادة، التي من دونها يسود التقصير دائماً: من الأعلى إلى الأسفل (من الدول الرئيسة المسلحة نووياً، خصوصاً الولايات المتحدة وروسيا)، من مجموعات

النظراء (دول ذات تفكير مشابه عالمياً)، ومن الأسفل إلى الأعلى (من المجتمع المدني).

- المعرفة، المتخصصة والعامة معاً، لطبيعة المشكلة النووية وحجمها وإلحاحها: الأمر الذي يتطلب تعليمًا وتدريبًا أفضل في المدارس والجامعات، وضغطاً أكبر موجّهاً نحو صانعي السياسات، والعاملين في الإعلام، وفي أمكنة أخرى تؤثر أكثر من سواها فيهم.
- الاستراتيجية، امتلاك شعور واثق بأن هناك طريقة منتجة نحو الأمم: ليس فقط من كونها أهدافاً عامة، بل خطط عمل واقعية، مع وضع طرق مفصلة مرسومة ومعالماً للأهداف.
- المسار، توافر الوسائل المؤسسية والمنظمية - "معاهدات للحملات"، أو غيرها من بنى البحث والضغط - لتطوير الاستراتيجية المناسبة عملياً. [القسم ٢٠]

سياسات رئيسة

- **ميثاق الأسلحة النووية** - يجب أن يبدأ العمل الآن، بدعم من الحكومات المهتمة، لصقل وتطوير أكبر للمفاهيم في الميثاق النموذجي الذي هو قيد التداول حالياً، بحيث تُجعل بنوده عملية وواقعية بقدر الإمكان، مع هدف توفير مسودة مشغولة بالكامل لتقديم المعلومات والتوجيه لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف مع تقدمها. [٤٤-٣٨، ٢٠]
- **بطاقة الأداء** - للمساعدة في مساندة الإرادة السياسية بمرور الوقت، يجب نشر "بطاقة أداء" بانتظام، بحيث تقوم - من خلالها - لجنة دولية مميزة تحظى بدعم مهني مناسب وأرضية بحث واسعة، بتقويم أداء الدول المسلحة نووياً، وتلك غير المسلحة نووياً معاً على أساس جداول العمل المحددة في التقرير. [٥٠-٤٩، ٢٠]
- **مركز المراقبة والضغط** - يجب التفكير في إنشاء "مركز عالمي للحد من الانتشار النووي ونزع الأسلحة" ليعمل كنقطة ارتكاز، ومركز لتبادل المعلومات، حول العمل الذي يجري القيام به في قضايا الحد من الانتشار النووي ونزع الأسلحة من قِبَل العديد من المؤسسات والمنظمات المختلفة في بلدان كثيرة متنوعة، من أجل توفير الدعم للبحث والمدافعة للحكومات المتشابهة في التفكير ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء، ولإعداد "البطاقة التقرير" المذكورة أعلاه. [٥٤-٥١، ٢٠]

برنامج عمل للمدى القصير حتى العام ٢٠١٢م: تحقيق أهداف أولية

حول نزع الأسلحة

- اتفاق مبكر على تتبع معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (START)، بحيث توافق الولايات المتحدة وروسيا على تخفيضات كبيرة في الأسلحة الاستراتيجية المنشورة، وعلى معالجة قضية الدفاع الصاروخي الاستراتيجي، وعلى البدء في مفاوضات على إجراء مزيد من التخفيضات الكبيرة في كل أصناف الأسلحة.
- تحرك مبكر على صعيد المبدأ النووي، مع إعلان كل الدول المسلحة نووياً - على الأقل - بأن الغرض الوحيد من الاحتفاظ بالأسلحة النووية التي بحوزتها هو ردع الآخرين عن استخدام مثل هذه الأسلحة ضدها أو ضد حلفائها (مع إعطائها ضمانات أكيدة لمثل هذه الدول الحليفة بأنها لن تكون عرضة لمخاطر غير مقبولة من مصادر أخرى، بما فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على وجه الخصوص).
- على كل الدول المسلحة نووياً أن تعطي "ضمانات أمنية سلبية" قوية للدول غير المسلحة نووياً (التي هي أطراف في معاهدة الحد من الانتشار النووي، مدعومة بقرار ملزم من مجلس الأمن بأنها لن تستخدم الأسلحة النووية ضدها).
- اتخاذ إجراء مبكر في مسألة وضع القوة النووية، مع إعطاء انتباه خاص للتفاوض حول نقل الأسلحة، بقدر الإمكان، من وضعية "الإطلاق بناء على تحذير".
- التزام مبكر من قبل كل الدول المسلحة نووياً بعدم زيادة ترساناتها النووية.
- تحضير الأساس الصالح لمسار متعدد الأطراف لنزع الأسلحة من قِبل كل الدول المسلحة نووياً، والقيام بالدراسات ذات الصلة، وإجراء مباحثات استراتيجية مع الولايات المتحدة وروسيا وكل دولة مع الأخرى، والبدء في مباحثات مشتركة ضمن إطار برنامج عمل مؤتمر نزع الأسلحة.

حول الحد من الانتشار

- نتيجة إيجابية لمؤتمر مراجعة معاهدة الحد من الانتشار النووي في أيار/مايو من العام ٢٠١٠م، هي في توصل الدول الأعضاء إلى اتفاق على تدابير لتعزيز نظام معاهدة الحد من الانتشار النووي؛ بما في ذلك تحسين إجراءات الضمانة، والتحقق، والتقييد، والتنفيذ؛ وعلى تدابير لتعزيز فاعلية الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وعلى بيان حول قضايا نزع الأسلحة صادر عن "إجماع دولي جديد للعمل على نزع الأسلحة

النووية“؛ وعلى تديبرات للتقدم في تنفيذ جعل الشرق الأوسط، وسواه من المناطق الحالية والمقترحة، مناطق خالية من الأسلحة النووية.

- اتخاذ قرار تفاوضي مرضٍ بشأن مشكلات برنامجي كوريا الشمالية وإيران النوويين.
- التحرك نحو تعزيز أنظمة الحد من الانتشار خارج معاهدة الحد من الانتشار النووي، وتطبيق قواعد مساوية على الدول غير الأعضاء في معاهدة الحد من الانتشار النووي.

حول نزع الأسلحة والحد من الانتشار معاً

- العمل على تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.
- استكمال المفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

حول الأمن النووي:

- العمل على تنفيذ تعديل العام ٢٠٠٥ لميثاق الحماية المادية للمواد النووية، وتسريع تطبيق برنامج التعاون لخفض التهديد، وسواه من البرامج المصممة لتأمين الأسلحة والمواد والتقنية النووية الخطيرة في كل أنحاء العالم، وتحقيق التزام أكبر ببناء القدرة الدولية والمشاركة في المعلومات.

حول الاستخدامات السلمية للطاقة النووية:

- التحرك نحو تعدد أكبر للأطراف في دورة الوقود النووي، والتعاون بين الحكومات والقطاع النووي حول التقنيات المقاومة للانتشار، وسواها من التديبرات المصممة لخفض أية مخاطر ملازمة للتوسع في الطاقة النووية المدنية.
- تشجيع التعاون الدولي حول البنية التحتية للطاقة النووية لرفع الوعي عالمياً بأهمية المسائل الثلاث: إجراءات الضمانة والأمن والسلامة، ومساعدة الدول المعنية في تطوير تديبرات ذات صلة.

[القسم ١٧]

برنامج عمل للمدى المتوسط حتى العام ٢٠٢٥ م:

الوصول إلى نقطة التخفيض:

- إحراز تقدم متدرج في أهداف مرحلية لترع الأسلحة، يبلغ ذروته بحلول العام ٢٠٢٥ م بـ "نقطة التخفيض" التي تتميز بـ:
 - أعداد منخفضة: إيجاد عالم ليس فيه أكثر من ٢ ٠٠٠ رأس حربي نووي (أقل من ١٠٪ من الترسانات الموجودة حالياً).
 - مبدأ متفق عليه: التزام كل دولة مسلحة نووياً بمبدأ عدم الاستخدام أولاً.
 - أوضاع موثوق بها للقوة: انتشارات يمكن التحقق منها ووضعيات إنذار تعكس ذلك المبدأ.
- حل متدرج للقضايا الأمنية الموازية، والتي يُحتمل أن تؤثر في مفاوضات نزع الأسلحة النووية.
 - أنظمة إطلاق الصواريخ والدفاع الصاروخي الاستراتيجي.
 - أنظمة الأسلحة المتمركزة في الفضاء.
 - الأسلحة البيولوجية.
 - اختلال موازين الأسلحة التقليدية.
- تطوير وبناء الدعم لميثاق شامل للأسلحة النووية لتعزيز الانتقال النهائي قانونياً إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.
- تطبيق كامل (إلى حدٍّ لم يكن قد تحقق بحلول العام ٢٠١٢ م) للأهداف قصيرة المدى والحاسمة لترع الأسلحة وعدم الانتشار معاً:
 - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تكون قد دخلت حيز التنفيذ؛
 - معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يتم تفاوض عليها وتكون في حيز التنفيذ، واتفاقية أخرى يجري التفاوض عليها لوضع كل المواد الانشطارية التي ليست في الأسلحة في ظل إجراءات الضمانة الدولية؛
 - الاتفاق على تدابير لتعزيز نظام معاهدة الحد من الانتشار النووي، وتعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتنفيذها؛

- وضع تدابير الأمن النووي في حيز التنفيذ، والتنفيذ الكامل لبرامج خفض التهديد التعاونية والبرامج المتصلة بها؛
- تطبيق متدرج لتدابير خفض مخاطر الانتشار الملازمة للتوسع في الطاقة النووية المدنية.

[القسم ١٨]

برنامج عمل للمدى البعيد ما بعد ٢٠٢٥ م:

الوصول إلى الصفر:

- توفير مناخ سياسي، إقليمياً وعالمياً، فيه ما يكفي من التعاون والاستقرار لجعل احتمال وقوع حرب كبرى أو عدوان كبير أمراً مستبعداً؛ بحيث يُنظر إلى الأسلحة النووية على أنها خلت من أية فائدة ردع.
- توفير الظروف العسكرية التي لا يُنظر فيها إلى اختلال موازين الأسلحة التقليدية، أو أنظمة الدفاع الصاروخي، أو أية قدرة أخرى وطنية، أو بين الحكومات والمنظمات على أن فيها ما يثير الاضطراب في شكل يسوغ الاحتفاظ بقدرة الردع النووي.
- توفير ظروف للتحقق، من شأنها ضمان الثقة في أن أي انتهاك لحظر الأسلحة النووية يمكن كشفه بسرعة.
- إيجاد النظام القانوني العالمي وظروف تنفيذه لضمان أن أية دولة تنتهك التزاماتها المتعلقة بعدم الاحتفاظ بأسلحة نووية، أو الحصول عليها، أو تطويرها تُعاقب بفعالية.
- إيجاد الظروف الصالحة لإدارة دورة الوقود تضمن ثقةً كاملة في أن أية دولة لن تكون قادرة على إساءة استخدام تخصيب "اليورانيوم"، أو إعادة معالجة "البلوتونيوم" لأغراض تطوير الأسلحة.
- إيجاد ظروف صالحة لمراقبة الأشخاص من أجل ضمان الثقة بأن معرفة الأفراد بتصميم وبناء الأسلحة النووية لن يُساء استخدامها في شكل ينتهك التزامات الحظر.

[القسم ١٩]

اللجنة الدولية المعنية بمنع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي

الأسس والولاية - كان رئيس الوزراء الأسترالي كيفن راد أول من بادر إلى اقتراح إنشاء اللجنة الدولية المعنية بمنع انتشار الأسلحة النووية على إثر زيارته، في شهر تموز/يوليه من العام ٢٠٠٨م، نصب السلام التذكاري في مدينة هيروشيما، ووافق عليها في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٨ كل من رئيس الوزراء راد ورئيس الوزراء الياباني آنذاك ياسو فوكودا. تم إطلاق اللجنة في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨م بواسطة رئيس الوزراء الأسترالي راد ورئيس الوزراء الياباني في حينه تارو آسو كمبادرة مشتركة للحكومتين الأسترالية واليابانية. ولقد قام رئيس الوزراء الياباني الحالي يوكو هاتوياما بتبني نشاطات اللجنة وتقديم الدعم لها.

وكان هدف اللجنة المعلن: تنشيط النقاش العالمي، على مستوى سياسي عال، حول منع انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح النووي في سياق مؤتمر مراجعة معاهدة الحد من الانتشار النووي المزمع عقده في العام ٢٠١٠م، وما بعد ذلك. وجاء تصميم اللجنة للبناء على أعمال المفوضيات واللجان المرموقة السابقة، وتعزيز سبيل عملي وموجه نحو اتخاذ الإجراءات، وبالأخص لجنة كانبيرا عام ١٩٩٦م، ومنتدى طوكيو عام ١٩٩٩م، ولجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى عام ٢٠٠٤م، ولجنة بليكس عام ٢٠٠٦م، ولجنة زيديللو عام ٢٠٠٨م حول مستقبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى الرغم من أن اللجنة هي - في الأساس - مبادرة من حكومتين، وأن الحكومة الأسترالية هي التي تتولى تمويلها بشكل أساسي، إلا أنها هيئة مستقلة تماماً، ويتم تعيين أعضائها بناء على قدراتهم الشخصية وليس على كونهم ممثلين لبلدانهم.

أعضاء اللجنة والمجلس الاستشاري - قام رئيسا الوزراء الأسترالي والياباني - معا - بدعوة كل من وزير الخارجية السابقين: غاريث إيفانز ويوريكو كاواغوتشي إلى المشاركة في رئاسة اللجنة. وانضم إليهما كأعضاء في اللجنة ثلاث عشرة شخصية مرموقة ومميزة من أنحاء العالم، منهم رؤساء دول ووزراء سابقون، واستراتيجيون عسكريون، وخبراء في نزع الأسلحة، وجميعهم يتبنون مراكز مرموقة تمكنهم من إضفاء رؤية جديدة ومبدعة على المهمة الملقة على عواتقهم: تركي الفيصل (المملكة العربية السعودية)، أليكسي أرباتوف (الاتحاد الروسي)، غرو هارليم بروندتلاند (النرويج)، فرين نوشير غينوالا (جنوب أفريقيا)، فرانسوا هايبورغ (فرنسا)، جهانجير كارامات (باكستان)، براجيش ميشرا (الهند)، كلاوس ناومان (ألمانيا)، ويليام بيرري (الولايات المتحدة)، وانغ بينغفان (الصين)، شيرلي ويليامز (المملكة

المتحدة)، ويرونو ساستروهانديو (إندونيسيا، وقد حل محل المرحوم علي العطاس) وأرنستو زيديللو (المكسيك).

وقد شارك في تقديم المساعدة إلى اللجنة، بشكل كبير، مجلس استشاري مؤلف من ٢٧ خبيراً بارزاً من أنحاء العالم استُشير أعضاؤه فردياً، وفي حالات كثيرة، شاركوا في واحد - أو أكثر - من اجتماعات اللجنة: نوبوياسو آبي (اليابان)، شلومو بن آمي (إسرائيل)، هانز بليكس (السويد)، الأخضر الإبراهيمي (الجزائر)، جون كارلسون (أستراليا)، نبيل فهمي (مصر)، لويز فريشيت (كندا)، لورنس فريدمان (المملكة المتحدة)، روبرتو غارسيا موريتان (الأرجنتين)، هان سونغ جو (جمهورية كوريا)، براساد كاريواواسام (سري لانكا)، هنري كيسنجر (الولايات المتحدة)، شونسوكي كوندو (اليابان)، آن لوفيرجيون (فرنسا)، مارتين ليتس (أستراليا)، باتريشا لويس (أيرلندا)، أندريا مارغيليتي (إيطاليا)، سام نان (الولايات المتحدة)، روبرت أونيل (أستراليا)، جورج بيركوفيتش (الولايات المتحدة)، في. ر. راغافان (الهند)، جورج روبرتسون (المملكة المتحدة)، ميشيل روكارد (فرنسا)، آدم دانيال روتفيلد (بولندا)، يوكيو ساتو (اليابان)، جورج شولتز (الولايات المتحدة) وهانز فان دين برويك (هولندا).

دعم البحوث وإدارتها - عيّنت اللجنة تسعة مراكز بحوث مشاركة لقيادة جهود الأبحاث؛ كل في بلده أو في منطقته: صندوق كارنيغي للمسلم الدولي (واشنطن دي سي، وموسكو)، المركز الدولي لإدارة الحكم والإبداع (ووترلو، كندا)، مجموعة دلهي للسياسة (دلهي الجديدة)، معهد العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية (سان خوسيه، كوستاريكا)، مؤسسة البحوث الاستراتيجية (باريس)، المعهد الياباني للشؤون الدولية (طوكيو)، كينغز كوليدج (لندن)، معهد لاوي للسياسة الدولية (سيدني)، جامعة تشينغها (بكين). وقد تم تكليف مجموعة من مراكز البحوث هذه، ومستشارين آخرين في أنحاء العالم، بإجراء أكثر من ٥٠ بحثاً جديداً يوجد معظمها على الموقع الإلكتروني www.icnnd.org. وقد تولى السفير الأسترالي السابق كين بيرري دور منسق البحوث في اللجنة.

وقامت بتوفير الدعم لعمل اللجنة أمانة سر صغيرة في دائرة الخارجية والتجارة الأسترالية في كانبيرا برئاسة أمين سر اللجنة إيان بيغز، وعملت بالتوازي مع وحدة في وزارة الخارجية اليابانية في طوكيو، برئاسة توشيو سانو.

الاستشارات - تم عقد أربعة اجتماعات إقليمية رئيسية حضرها ٨٩ مشاركا إقليمية، من الحكومات والجامعات ومعاهد البحوث، ومن قطاع الطاقة النووية - حيث كان ذلك ملائماً - من ٢٥ بلداً: في أمريكا اللاتينية (سانتياغو، ٢-٣ أيار/مايو ٢٠٠٩م)، شمال

شرقي آسيا (بكين، ٢٢-٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٩م)، الشرق الأوسط (القاهرة، ٢٩-٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩م)، وجنوب آسيا (دهلي الجديدة، ٣-٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩م). كما عُقد أيضا اجتماع حول الطاولة مستديرة على مدار يوم كامل مع ممثلين من قطاع الطاقة النووية في العالم من القارات الست، بالترابط مع اجتماع اللجنة في موسكو، في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩م. كما استمر الحوار المنتظم مع المجتمع المدني من خلال المنظمين غير الحكوميتين اللتين توفران المشورة للجنة، وهما: أكيرا كاواساكي من "قارب السلام"، وتيلمان راف من "الحملة الدولية للتخلص من الأسلحة النووية"، إضافة إلى اجتماعات في واشنطن دي سي وهيروشيما؛ بما فيها اجتماعات مع ضحايا القنبلة الذرية (هياكوشا). وعقد الرئيسان المشاركان، وغيرهما من أعضاء اللجنة أيضا، مشاورات فردية وجلسات معلومات عديدة في عواصم رئيسية، وكذلك اجتماعات أخرى من ضمنها اجتماع مع الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف، ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا.

اجتماعات اللجنة وتقريرها - درس الاجتماع الأول للجنة في سيدني (١٩-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨م) ولايتها وخطة عملها وتوجهها بشكل عام، مركزا على القيمة التي يمكن أن تضيفها إلى أعمال الآخرين السابقة والحالية. وتم التوافق في اجتماعيها الثاني والثالث في واشنطن دي سي (١٣-١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩م) وموسكو (١٩-٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠٩م) على هيكلية مفصلة لتقريرها، وناقشت بشكل منهجي كل مسائل السياسة ذات الصلة. بعد ذلك، تم التفويض لوضع مسودات لمختلف أقسام التقرير بواسطة عدد من الخبراء، من ضمن أعضاء اللجنة والمجلس الاستشاري وأعضاء أمانة السر. ووضع الرئيسان المشاركان بنفسيهما مسودة تقرير بناء على هذه المشاركات التي تم الحصول عليها، وجرت مراجعته بالتفصيل. وتمت الموافقة بالإجماع على النص النهائي في اجتماع رابع للجنة عُقد في هيروشيما في ١٧-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩م. وستظل اللجنة قائمة حتى منتصف العام ٢٠١٠م على الأقل لتمكين متابعة التأييد لتقريرها، ومن ثم، مراجعة وضع العمل والخطوات التالية الملائمة بعد انعقاد مؤتمر مراجعة معاهدة الحد من الانتشار النووي في العام ٢٠١٠م.

يمكن الاطلاع على تقرير أكثر تفصيلا عن كيفية عمل اللجنة وعن الأشخاص الذين ساعدوها، وذلك في الملحق ج من التقرير الكامل، وأيضا على الموقع www.icnnd.org.

أعضاء اللجنة

غاريت إيفانز (أستراليا) رئيس مشارك

شغل الأستاذ إيفانز منصب وزير الموارد والطاقة الأسترالي (١٩٨٤-١٩٨٧م) ووزير الخارجية (١٩٨٨-١٩٩٦م). بادر بإنشاء لجنة كانبرا (١٩٩٦م) وكان عضواً في فريق الأمم المتحدة رفيع المستوى (٢٠٠٤م)، وفي لجنة بليكس (٢٠٠٦م)، وفي لجنة زيدللو حول الوكالة الدولية للطاقة الذرية (٢٠٠٨م). كان رئيساً (٢٠٠٨-٢٠٠٩م) وهو الآن رئيس فخري لمجموعة الأزمات الدولية، وأستاذ زميل فخري في جامعة ملبورن.

يوريكو كاواغوتشي (اليابان) رئيسة مشاركة

السيدة كاواغوتشي عضو في مجلس المستشارين عن الحزب الديمقراطي الليبرالي منذ العام ٢٠٠٥م. عملت مستشارة خاصة لرئيس الوزراء مسؤولة عن الشؤون الخارجية (٢٠٠٤-٢٠٠٥م)، ووزيرة الخارجية (٢٠٠٢-٢٠٠٤م) ووزيرة للبيئة (٢٠٠٠-٢٠٠٢م). كما عملت سابقاً مديرة عامة لشركة سانتوري المحدودة، ومسؤولة رفيعة المستوى في وزارة التجارة الدولية والصناعة، ووزيرة في سفارة اليابان في الولايات المتحدة، وخبيرة اقتصادية في البنك الدولي.

تركي الفيصل (المملكة العربية السعودية)

تولى صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبد العزيز منصب مدير عام جهاز الاستخبارات من العام ١٩٧٧ حتى ٢٠٠١م، ثم عمل سفيراً لدى المملكة المتحدة وإيرلندا من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٥م، وسفيراً لدى الولايات المتحدة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧م. وهو رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض منذ إنشائه في ١٩٨٣م.

أليكسي أرباتوف (الاتحاد الروسي)

كان الدكتور أرباتوف عضواً في مجلس الدوما الروسي (مجلس الشعب)، ونائباً لرئيس لجنة الدفاع في الدوما من العام ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٣م. وهو حالياً باحث مقيم ورئيس برنامج عدم الانتشار في مركز كارنيغي في موسكو.

غرو هارليم بروندتالاند (النرويج)

شغلت الدكتورة بروندتالاند منصب رئيسة وزراء النرويج عشر سنوات بين الأعوام ١٩٨١ و ١٩٩٦م، ثم تولت رئاسة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (١٩٨٧م)، وكانت المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٣م. وهي حاليا المبعوثة الخاصة للأمم العام للأمم المتحدة حول التغير المناخي.

فرين نوشير غينوالا (جنوب أفريقيا)

تولت الدكتورة غينوالا رئاسة الجمعية الوطنية في جنوب أفريقيا من العام ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٤م. وكانت رئيسة جامعة كوازولو - ناتال من العام ٢٠٠٤ حتى شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٩م.

فرانسوا هايذبورغ (فرنسا)

يرأس السيد فرانسوا هايذبورغ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ومركز جنيف للسياسية الأمنية، وهو مستشار خاص في مؤسسة البحوث الاستراتيجية، وكان عضوا في لجنة الرئاسة الفرنسية التي وضعت الورقة البيضاء الخاصة بالدفاع والأمن القومي للعام ٢٠٠٨م.

جهانجير كارامات (باكستان)

تولى الجنرال كارامات رئاسة هيئة الأركان المشتركة، ورئاسة أركان الجيش بين ١٩٩٦ و ١٩٩٨م، وكان سفيراً لباكستان لدى الولايات المتحدة من العام ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٦م. وهو حاليا مدير معهد سبيرهيد للأبحاث.

براجيش ميشرا (الهند)

كان السيد براجيش سفيرا للهند في جنيف و جاكرتا، ثم في نيويورك من العام ١٩٧٣ حتى ١٩٨١م، ومستشارا للأمن القومي وأمين السر الرئيسي لرئيس الوزراء الهندي السابق أ. ب. فاجبايي من العام ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤م.

كلأوس ناومان (ألمانيا)

شغل الجنرال ناومان منصب رئيس اللجنة العسكرية لحلف ناتو من العام ١٩٩٦ حتى ١٩٩٩م، ومنصب رئيس أركان الدفاع في ألمانيا من العام ١٩٩١ حتى ١٩٩٦م. كما

كان عضوا في الفريق المعني بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (٢٠٠٠م)، واللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول (٢٠٠١م).

ويليام بيرى (الولايات المتحدة)

تولى الدكتور بيرى وزارة الدفاع في الولايات المتحدة من العام ١٩٩٤ حتى ١٩٩٧م، وهو حاليا أستاذ في جامعة ستانفورد في كلية الهندسة، وفي معهد الدراسات الدولية.

وانغ بينغفان (الصين)

كان السفير وانغ مبعوث الصين الدائم لدى الأمم المتحدة من العام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٣م، ونائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشعب الوطني الصيني من العام ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨م.

شيرلي ويليامز (المملكة المتحدة)

تولت البارونة ويليامز قيادة الحزب الديمقراطي الليبرالي في مجلس اللوردات من العام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤م. وهي حاليا أستاذة متفرغة في كلية كيندي للعلوم الحكومية في جامعة هارفارد، ومستشارة لرئيس الوزراء غوردون براون حول قضايا الانتشار النووي.

ويريونو ساستروهانديو (إندونيسيا)

عمل السفير ويريونو مديرا عاما للشؤون السياسية في وزارة الخارجية الإندونيسية من العام ١٩٩٠ حتى ١٩٩٣م. كذلك تولى منصب سفير إندونيسيا في أستراليا وفرنسا والنمسا، والممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في فيينا، وأيضا في مجلس محافظة المنظمة الدولية للطاقة الذرية.

أرنستو زيديللو (المكسيك)

كان الدكتور زيديللو رئيسا للمكسيك من العام ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٠م. وهو حاليا مدير مركز يال لدراسات العولمة، وأستاذ في جامعة يال في الاقتصاد والسياسة الدولية.